

# المحاضرة الثانية

## المحاضرة الثانية

### استراتيجيات التنمية الاقتصادية

#### أولاً : الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن الزراعة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص ، ولا سيما في المراحل الأولى من التنمية ، وذلك استناداً الى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية ،

#### 1- مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية :

تكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية من خلال العوامل الآتية :

##### أ- توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان :

ان انتاج الغذاء في البلدان النامية يهيمن على نشاط القطاع الزراعي ، وعند نمو وتوسيع الإنتاج في هذا القطاع الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية ، فانه يساهم في توفير الغذاء للسكان عموماً والذي ينمو بمعدلات مرتفعة ، وكذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص ، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع دخول المزارعين ، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية ، لاسيما وأن مرونة الطلب الدخلية في مثل هذه الاقتصادات مرتفعة جداً ، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الزراعي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء لتجنب حدوث التضخم ، ولهذا فان التوسع في الإنتاج الزراعي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان .

##### ب- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة :

ان التوسع في القطاع الزراعي يؤدي الى رفع القوة الشرائية في الريف ، وهذا يمثل حافزاً لزيادة الطلب على السلع المصنعة وتوسيع السوق الصناعية ، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات والجرارات الزراعية ، وان هذا يساهم في توسيع القطاع الصناعي ذاته .

فضلاً عن ذلك فان نقل الفائض الزراعي الى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والاتصالات ، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة الى المناطق الريفية .

##### ت- زيادة الصادرات الزراعية وتوفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية :

غالباً ما تخصص البلدان النامية في انتاج سلع زراعية قليلة لأغراض التصدير ، وعندما يتسع الناتج سوية مع انتاجية السلع المعدة للتصدير ، تزداد الصادرات والنتيجة هي إيرادات أكبر من النقد الأجنبي ، فالفائض الإقتصادي يقود الى تكوين رأس المال عندما يتم استيراد السلع الرأسمالية بالعملة الأجنبية المتوفرة . وعندما تتحقق التنمية نتيجة للتصنيع فمن المحتمل أن تنخفض نسبة صادرات البلد النامي من السلع الاستهلاكية في اجمالي صادراته ، للاحتياج

المحلي الى كميات أكبر من الإنتاج بدلاً من المواد المستوردة ، ان مثل هذه المواد هي احلال واردات ومن ثم المحافظة على النقد الأجنبي .

ان التوسع في انتاج السلع الزراعية لأغراض التصدير لا يقتصر هدفه على توفير العملة الأجنبية ، وانما يحافظ عليها أيضاً ، فضلاً عن نمو قطاعات الاقتصاد الأخرى ، اذ يمكن استخدام الإيرادات من النقد الأجنبي في بناء الصناعات الأخرى ، وتساعد في اقامة صناعات جديدة من خلال استيراد المواد الخام النادرة والمكائن ومعدات رأس المال والمعرفة التقنية .

### ث- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة :

ان نمو وتوسع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي الى زيادة عوائد الدولة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين ، وهكذا فان تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة .

### ج- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية كمواد خام :

يؤدي القطاع الزراعي دوراً كبيراً في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي ، ولاسيما الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها ، وهذا يؤدي الى تطوير الصناعة وتوسيعها ، وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة ، كما أن توفر المواد الأولية تغني عن الحاجة الى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص ، فضلاً عن أنه يوفر النقد الأجنبي للبلد ، لهذا فان القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها .

### ح- تحسين رفاهية سكان الريف :

ان الزيادة في دخول سكان الريف كنتيجة للفائض الزراعي تتجه نحو تحسين الريف ، حيث يبدأ الفلاحون باستهلاك أكبر ذو قيمة غذائية أعلى ويقطنون في بيوت تتلاءم مع السياقات الحديثة مثل الكهرباء والأثاث وغيرها واقتناء الملابس الجاهزة ، ويتمتعون بخدمات التعليم والصحة ، وتسهيلات السقي والنقل والاتصالات وغيرها . وهكذا للفائض الزراعي المتزايد تأثيراً كبيراً على رفع مستوى معيشة سكان الريف .

### 2- مشكلات الزراعة في البلدان النامية :

هناك حقيقة مهمة هي أن الزراعة كانت وما زالت العلاقة الأضعف في حلقة التنمية ، اذ فشلت البلدان الأقل تطوراً عموماً في انتاج الغذاء والمحافظة على سرعته مع الطلب عليه ، وبالتالي سبب هذا الإخفاق تفاقم سلسلة كاملة من مشكلات أخرى ، أما أسباب فشل الزراعة فيمكن اجمالها بالآتي :

- 1- نمو السكان السريع .
- 2- تواجه البلدان النامية صعوبات عندما تحاول نقل التكنولوجيا الخاصة بتوسيع الخدمات الزراعية ، لاسيما البذور ، المبيدات ومكافحة الآفات الزراعية وغيرها .

- 3- ان الاستثمار في البنى الارتكازية ( التحتية ) الزراعية غير ملائم وغير كاف .
  - 4- حاجة البلدان النامية الى اصلاح زراعي حقيقي وتوزيع الأراضي الى أولئك الذين لا يملكون ، مع الزامهم باتفاقات قانونية مشروطة تحقق شروط العدالة
  - 5- ان شروط التجارة الدولية ما زالت في غير صالح البلدان النامية ، فأسعار السلع الزراعية انخفضت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، بينما كانت أسعار السلع الصناعية في ارتفاع مستمر .
- 3- مشكلة الفائض الزراعي في الدول النامية :**

ان مشكلة الفائض الزراعي هي واحدة من المشكلات المتعلقة بتخصيص الاستثمار بين قطاعي الزراعة والصناعة في الاقتصاد المتخلف ، الذي يتميز بوجود قطاع زراعي كبير ينتج المحاصيل الغذائية بشكل رئيسي الى جانب قطاع حديث وهو القطاع الصناعي المتخصص بانتاج السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وأن هناك اعتمادية متبادلة بين القطاعين ، حيث تتطلب عملية التصنيع في البلدان النامية الى جانب تخصيص أرضة استثمارية كبيرة في القطاع الصناعي ، زيادة انتاج قطاع الزراعة من الغذاء والمحاصيل لإطعام العمال وتلبية مستلزمات الصناعات كمواد خام لتصنيعها ، فضلاً عن نقل فائض قوة العمل المتوفرة في القطاع الزراعي التقليدي الى القطاع الصناعي بهدف توسيعه .

وعلى افتراض أن الفائض الزراعي يؤدي دوراً حيوياً في تطوير الاقتصاد المتخلف وتحديدأ وضع حدود معدلات التصنيع الممكنة ، وما لم يتم تجهيز القطاع الصناعي الحديث بالمنتجات الزراعية المتزايدة سوف تتعثر عملية التصنيع ، وهذه هي مشكلة الفائض الزراعي الذي يشكل جزءاً مهماً من الفائض .